



تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات شهر تموز/يوليو 2019

- بلغ عدد الشهداء شهيدين.
- بلغ عدد المنشآت المهدومة 45 منشأة.

*الشهداء.

استشهد خلال شهر تموز/يوليو الماضي فلسطينيان، أحدهما في مسيرات العودة، وهما:

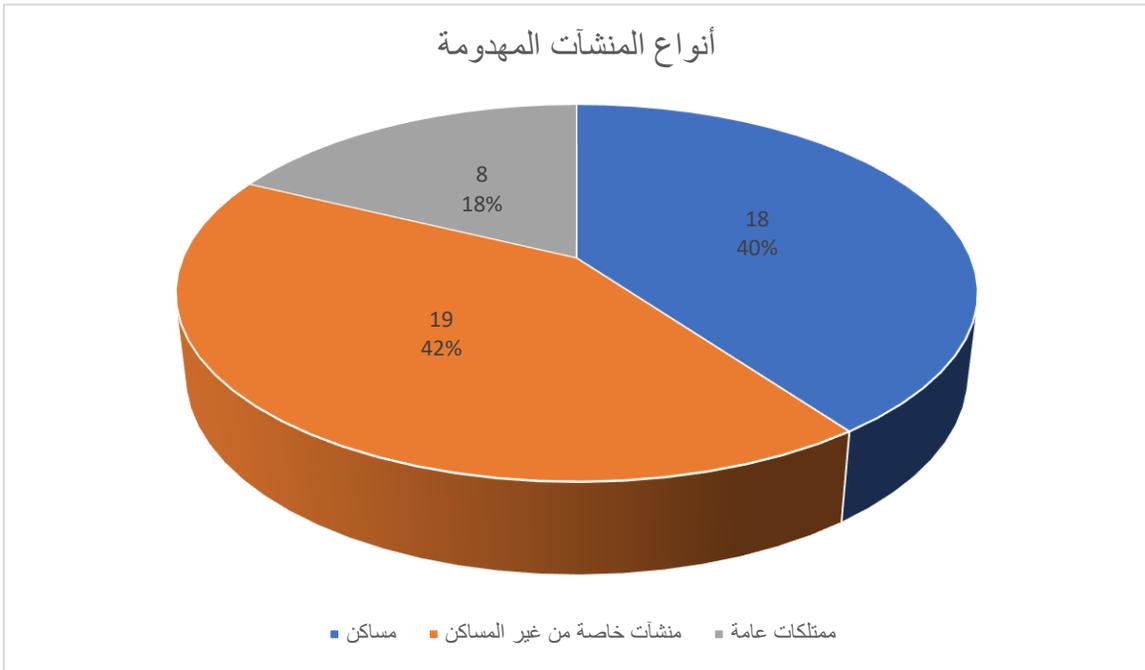
محمود أحمد الأدهم (28 عامًا): في 11 تموز ومع حوالي الساعة 9:30 صباحًا، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزون خلف السياج الحدودي الفاصل، شرق بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة، نيران أسلحتهم باتجاه أحد عناصر كتائب القسام المنتشرين على امتداد الحدود في كافة مناطق قطاع غزة، وذلك بهدف ضبط المناطق الحدودية ومراقبتها، ومنع حالات اجتياز السياج الحدودي الفاصل مع دولة الاحتلال، ما أسفر عن إصابة الشاب محمود الأدهم، وهو متزوج وأب لطفل، بعيار ناري اخترق أسفل الظهر واستقر في الحوض، حيث أعلن الأطباء استشهاده متأثر بجراحه في حوالي الساعة 11:50 صباح اليوم نفسه.

أحمد محمد القرا (22 عامًا): أصيب الشاب أحمد القرا بعيار ناري في البطن، أطلقه تجاهه جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون خلف السواتر الرملية داخل السياج الحدودي، شرق بلدة خزاعة شرقي خان يونس، وذلك مع حوالي الساعة 6:00 مساء يوم الجمعة الموافق 2019/7/26، خلال مشاركته في الجمعة 68 لمسيرة العودة وكسر الحصار، وكان يتواجد على مسافة تبعد من 80-100 متر عن السياج الحدودي الفاصل، وأصيب بينما يقف خلف ساتر رملي صغير ويشاهد الأحداث فقط، دون أن يشكل أي خطر على الجنود. ووصل مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس بحالة خطيرة جدًا بسبب تمزق الأمعاء وحدوث نزيف دموي حاد، وخضع لعملية جراحية، لكن لم تفجح جهود الأطباء في إنقاذه، وأعلن عن استشهاده مع حوالي الساعة 11:40 مساء اليوم نفسه.



*الهدم.

هدمت سلطات الاحتلال خلال شهر تموز المنصرم 45 منشأة، منها منشأتين في مدينة القدس المحتلة و34 منشأة في المناطق المصنفة "ج" وفقاً لاتفاقية أوسلو. ومن المجمال المهدم، 18 مسكناً، و8 منشآت عامة، و19 منشأة خاصة. ولعل أول ما يلاحظ هو التصعيد الإسرائيلي الخطير إزاء الممتلكات العامة، لا سيّما في محافظة الخليل. فضلاً عن التصعيد في هدم آبار المياه في محافظة الخليل، فمن مجمل المنشآت المهدومة هدم 9 آبار مياه وكلها في محافظة الخليل في تصعيد ملفت للنظر تجاه الموارد المائية في المحافظة.

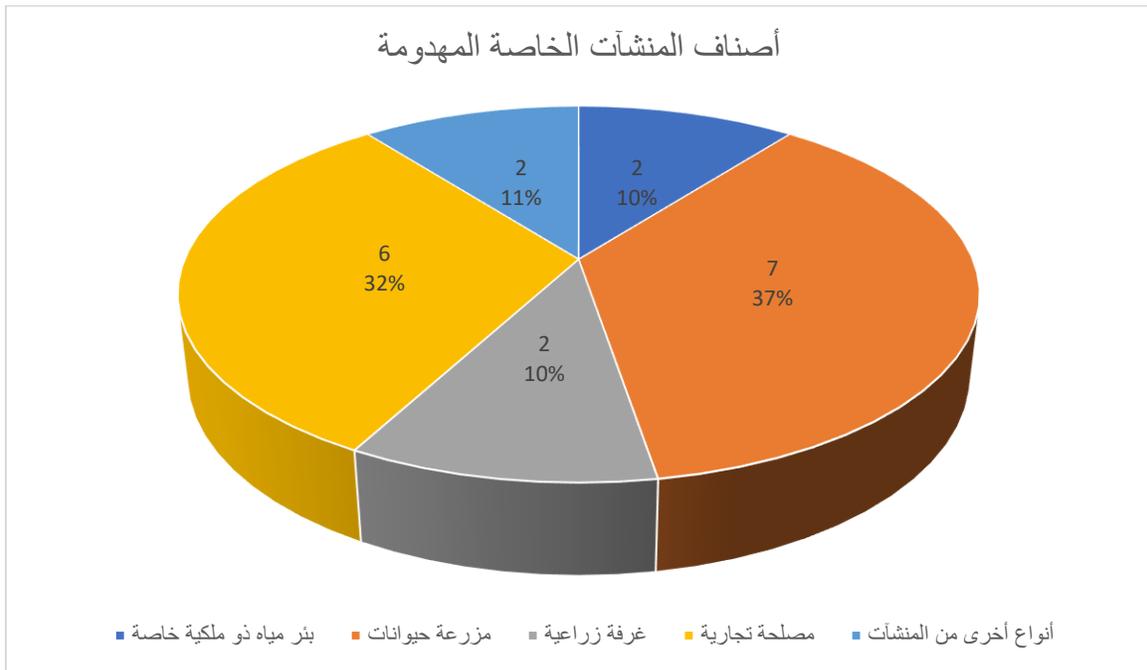


وفيما يتعلق بالمساكن المهدومة، فإن 16 مسكناً من من مجمل المهدم تقع بالقرب مستوطنة أو شارع إنتفافي أو مخططات استيطانية. و13 مسكن من المساكن المهدومة هدمت وهي مسكونة، في حين 5 مساكن هدمت وهي قيد الإنشاء. كما أن 8 عائلات لم تتمكن من إخلاء مقتنياتها من داخل المساكن التي تم هدمها، وهدمت المساكن على ما فيها من محتويات. وعشرة ملاك تواصلوا مع جهات إسرائيلية رسمية بطلبات لوقف الهدم، إلا أن محاولاتهم لم تجد نفعاً في منع عمليات الهدم التعسفية. كما أن 7 من الملاك كان قد هدم لهم مسكناً على الأقل من قبل، ويهدم الآن لهم مسكناً للمرة الثانية على الأقل خلال السنوات أو



الشهور المنصرمة. وفي حين أن الشائع بين الفلسطينيين عدم تقديم طلبات ترخيص لسلطات الاحتلال لأنها لا تسمح بالبناء في المناطق تحت سيطرتها الكاملة ولا تقر مخططات هيكلية للقرى والبلدات الفلسطينية، إلا أن 7 من المجلد كانوا قد تقدموا بطلبات ترخيص ورفضت. وأدى هدم المساكن إلى تهجير 62 شخصاً، منهم 26 أنثى، ومن المجلد 12 لاجئاً/ة، و 31 طفلاً/ة، ومن مجمل الأطفال 18 طالب مدرسة.

أما بخصوص المنشآت الخاصة المهذومة، فإن منشأتين هدمتا في مدينة القدس المحتلة وبقية المنشآت المهذومة تقع في مناطق "ج" حسب تصنيف أوسلو. وتوزع طبيعة المنشآت المهذومة في القدس على النحو التالي: بئر مياه، و 7 مزارع حيوانات، وغرفتان زراعتان، و 6 مصالح تجارية، و 2 من أنواع أخرى من المنشآت. ومن المجلد منشأة واحدة كانت قيد الإنشاء في حين المنشآت الثماني عشرة الباقية كانت مستخدمة. فضلاً عن أن 15 منشأة من المجلد تعد مصدر رزقٍ رئيسيٍّ للعائلة ما يترك أثراً بعيد الأمد اقتصادياً على العائلات المعالة. علاوةً على ذلك فإن 13 مالك/ة لم يمنحوا الفرصة لإخلاء المنشآت الخاصة من محتوياتها. وثمة 4 منشآت من المجلد هدمت بالإضافة إلى مساكن مجاورة لنفس المالكين. و 4 من المنشآت الخاصة المهذومة كانت قد هدمت في السابق وأعيد بناؤها وتهدم الآن للمرة الثانية على الأقل.





وبخصوص المنشآت العامة، فإن 7 من مجمل 8 منشآت عامة هدمت هي عبارة عن آبار ماء عامة، كلها في منطقة واحدة وهي يطا وخرمها، فيما يشكل هجوماً حاداً على مصادر المياه الفلسطينية في المنطقة. أما المنشأة الثامنة فهي عبارة عن خيمة تضامنية نصبها متضامنون مع سكان حي وادي الحمص أثناء عملية الهدم الجماعية، وقد هدمتها قوات الاحتلال ومنعت المتضامنين من التواجد. وعليه، فإن الآبار تقع في مناطق "ج" أما خيمة التضامن فتقع في مناطق "أ". ومن المعلوم أن مسافر يطا ومناطق شرق وجنوب شرق محافظة الخليل محط أطماع سلطات الاحتلال منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 وظهور خطة ألون التي أشارت إلى ضرورة بقاء هذه المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة في أي تسوية مستقبلية.

*انتهاكات أخرى.¹

من بين عدد كبير من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال ومستوطنوها خلال الشهر المنصرم، وثقت مؤسسة الحق ارتكاب قوات الاحتلال 55 انتهاكاً، خلال شهر تموز المنصرم، فضلاً عن انتهاكات القتل والهدم المذكورة أعلاه، ارتكب المستوطنون 11 انتهاكاً منها والبقية ارتكبتها سلطات الاحتلال. ولم تختلف طبيعة الانتهاكات الإسرائيلية في هذا الشهر عن سابقاته. وتمثلت أنماط انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة شبكات نقل مياه في الأغوار، ومنع نادي رياضي من غزة الخروج إلى الضفة الغربية للمشاركة في نهائي كأس فلسطين، بالإضافة إلى مدهامات المنازل واعتقال فلسطينيين، وإطلاق النار وإيقاع إصابات بين الفلسطينيين، وتواصل الاعتداءات على مسيرات العودة. ولعل أبرز أنماط الانتهاكات التي ارتكبتها المستوطنون هي الهجوم على القرى والبلدات الفلسطينية وخط شعارات عنصرية بالإضافة إلى تكسير المركبات وإعطاب عجلاتها، وحرق محاصيل زراعية تعود لفلاحين فلسطينيين، وقطع أشجار زيتون.

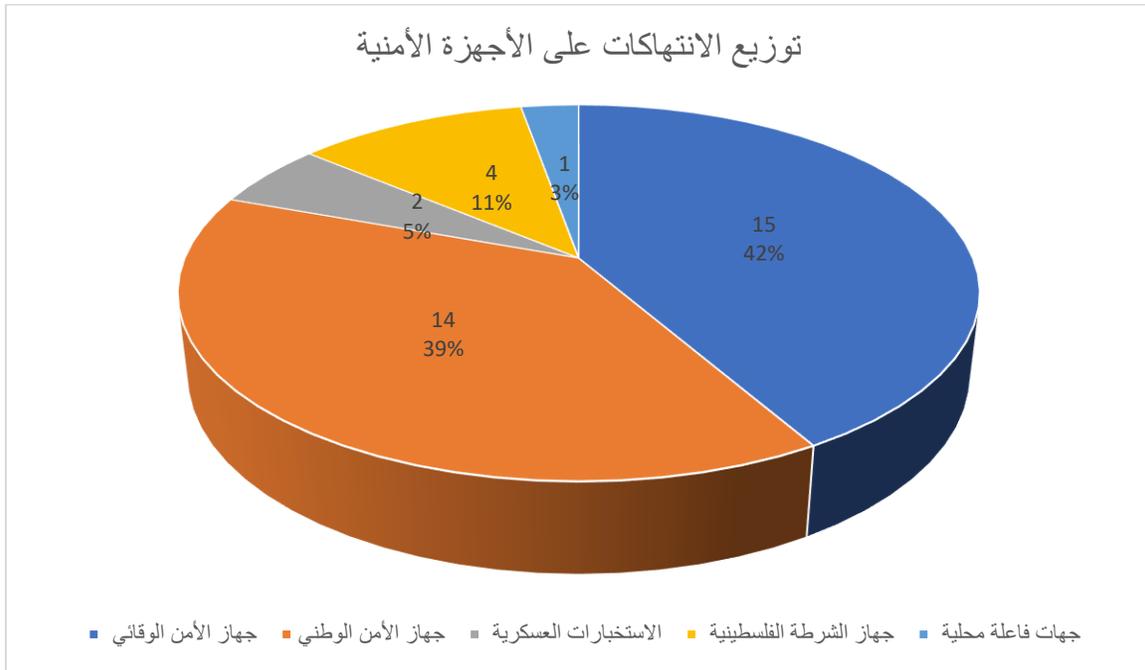
¹ توثق مؤسسة الحق انتهاكات القتل والهدم بكافة أشكالها بشكل كامل، في حين توثق عينات من انتهاكات أخرى لاستقرار حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والعمل بناءً على ذلك.



*اعتداءات السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة.

وقد وثقت مؤسسة الحق 33 انتهاكاً ارتكبتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال شهر تموز، لعل أبرزها الاحتجاز التعسفي، والضرب وسوء المعاملة، ودخول وتفتيش مساكن دون إذن قضائي، وانتهاكات تتعلق بأوضاع مراكز الاحتجاز.

ويتوزع نصيب الأجهزة الأمنية من الانتهاكات كالتالي: شارك جهاز الأمن الوقائي في 15 انتهاكات، وأما جهاز الأمن الوطني فقد ارتكب/شارك في ارتكاب 14 انتهاكات، والاستخبارات العسكرية 2 انتهاكات، وجهاز الشرطة الفلسطينية 4 انتهاكات، وجهات فاعلة محلية انتهاكاً واحداً.²



² جدير بالتنويه بأن الفروقات ما بين عدد الانتهاكات وتوزيع مشاركة الجهات المنفذة للانتهاكات يعود إلى أن بعض الانتهاكات ينفذها أكثر من جهاز أمني بالشراكة مع بعضها البعض، لذلك يسجل في هذه الحالات انتهاك واحد ولكل جهاز من الأجهزة الأمنية المشاركة في الانتهاك ذاته أنه ارتكب انتهاكاً، فيتجاوز عدد توزيع نصيب الأجهزة الأمنية من المشاركة في الانتهاكات عن عدد الانتهاكات.